The impact of Artificial Intelligence on Law[#]

Ahmed M. Khawaldeh [(1)*] Mohammed A. Alshorman[(2)] Samira M. Al-Jahmani[(3)]

(1) Researcher[Amman Arab University.
(2) Researcher[Amman Arab University
(3) Researcher[Amman Arab University.

Received: 1/2/2026
Accepted: 10/5/2026
Published: 23/7/2026

* ***Corresponding Author:***
a.khawaldeh@aau.edu.jo
m.alshorman@aau.edu.jo
s.aljahmani@aau.edu.jo

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v5i2.1887

Abstract

This study examines the impact of artificial intelligence on law. It shows that artificial intelligence contributes to improving the efficiency of legal work through its practical applications. However, the study also identifies legal gaps resulting from the weakness of existing legal framework governing artificial intelligence. The study is structured into two main sections, the first section discusses the concept and nature of artificial intelligence, while the second section explores artificial intelligence and its effects on legal systems. The study concludes by recommending the enhancement of comprehensive legislation to regulate the use of artificial intelligence and the strengthening of legal oversight to ensure transparency and justice.

Keywords: Artificial Intelligence, Legal Nature, Legal Personality

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future**.

انعكاس الذكاء الاصطناعي على القانون

احمد خوالدة [1] ، محمد الشرمان [2] سميرة الجهماني [3]

(1) باحث، جامعة عمان العربية .
(2) باحث، جامعة عمان العربية
(3) باحث، جامعة عمان العربية

ملخص

تناولت هذه الدراسة انعكاس الذكاء الاصطناعي على القانون، وقد تبين من خلالها أن الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى رفع كفاءة العمل القانوني من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي ، ولكن توجد ثغرات قانونية بسبب ضعف الإطار القانوني الذي يتعلق بتنظيم الذكاء الاصطناعي. وقد تم تقسيم خطة الدراسة إلى مبحثين، تطرقت في المبحث الأول إلى ماهية الذكاء الاصطناعي ، أما المبحث الثاني فقد استعرض الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الأنظمة القانونية، وخلصت إلى التوصية بأنه يجب سن تشريعات تضمن استخدام للذكاء الاصطناعي بشكل متكامل، وتعزيز الرقابة القانونية لضمان تحقيق الشفافية والعدالة.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، الطبيعة القانونية، الشخصية القانونية.

المقدمة.

لقد أصبح مصطلح الذكاء الاصطناعي من المصطلحات التي اشتهرت في العصر الراهن في جميع الأصعدة فلم تعد مجرد خيالاً كما كان يعتقد البعض وإنما أصبح حقيقة ملموسة لا يمكن الاستغناء عنها في العديد من المجالات العلمية، الإنسانية، القانونية وغيرها من المجالات الأخرى مما استوجب المعرفة بكيفية التعامل معها وتعلم كل ما هو جديد في هذا المجال.

فلقد أدى التطور الهائل في مجال التقنية الحديثة إلى تطور ميدان الذكاء الاصطناعي، مما ساعد في تطور التطبيقات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتي لها دوراً مهماً في المجتمعات المتطورة، مما أدى إلى نقلة نوعية من حيث توفير سبل الراحة ومساعدة الأفراد في إنجاز المهام المهنية والاجتماعية الموكلة إليهم، لكن هذا التطور تطلب إيجاد بنية تحتية مهيأة لهذا التطور وخاصة في الجانب التقني والقانوني. ومع الاستخدام المتعدد للذكاء الاصطناعي في مختلف

المجالات ظهرت تحديات جديدة لم تكن معروفة من قبل منها ما يتعلق بالمسائل القانونية مثل حماية المعطيات الشخصية والملكية الفكرية وغيرها من المسائل الأخرى التي استخدمها الإنسان. ولقد حاول الكثير من المؤثرين في مجال الذكاء الاصطناعي العمل على توجيه المشرع إلى ضرورة خلق قواعد قانونية جديدة تستطيع مواكبة التطور في مجال الذكاء الاصطناعي. حيث أنه أصبح يساعد في رفع كفاءة العمل القانوني، مثل تحليل القوانين والأحكام القضائية بدقة متناهية وبسرعة عالية. وتحقيق الشفافية من خلال أنظمة تحليل البيانات التي تحدد أنماط الفساد أو التحيز القانوني أما من ناحية التحديات، فيثير الذكاء الاصطناعي بعض الإشكاليات القانونية منها، مثل مدى الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

وقد جاء البحث الحالي لبيان ماهية الذكاء الاصطناعي ، والوقوف على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني ، بالإضافة إلى تقديم المقترحات التي تتناسب مع هذه الثورة التكنولوجية الهائلة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

مع تطور الذكاء الاصطناعي، أصبح لهذا المجال تأثير كبير على الأنظمة القانونية كما أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في التحليل القانوني للتشريعات، واصدار الأحكام القضائية، مما يثير بعض التساؤلات والتي تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين الاستفادة من التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي من جهة ومن جهة أخرى كيف يمكن حماية المبادئ القانونية وحقوق الأفراد. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في:

ما مدى انعكاس الذكاء الاصطناعي على القانون، وكيف يمكن للأنظمة القانونية أن تواكب هذا التطور مع العمل على تحقيق العدالة ؟.

أسئلة الدراسة:

1. كيف يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة العمل القانوني ؟.
2. ما هي التحديات القانونية التي تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني؟.
3. كيف يمكن المحافظة على سرية البيانات في المجال القانوني في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تحليل أثر الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة العمليات القانونية.
- تحديد التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من الناحية القانونية.
- اقتراح حلول تشريعية لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العمليات القانونية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء نصوص الدستور الأردني 1952، و القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976، قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 ، والميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2022)، والاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي (2023–2027)، وذلك من أجل الوصول إلى الخاتمة وتضمينها النتائج والتوصيات.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الأنظمة القانونية.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

انتشرت استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، حيث أصبح يستخدم في جميع المجالات وأصبحت الدول تتنافس فيما بينها على تطوير الذكاء الاصطناعي والهدف من ذلك هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، وبناء عليه أصبح الذكاء الاصطناعي هدفاً لكثير من الدول لأنه في حال تطويره سوف يؤدي إلى السيطرة والتحكم. وعند قيام الدول بالاعتماد على هذه التقنية لابد

من المعرفة الكاملة بماهيتها وكل ما يتعلق بها، ولبيان ماهية الذكاء الاصطناعي لابد من الوقوف على تعريفه .

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

يعد مصطلح الذكاء الاصطناعي من المصطلحات الحديثة نسبياً فقد أدى التطور في مجال التقنية الحديثة إلى إسهام العلماء في وضع تعريفات عديدة وغير محددة للذكاء الاصطناعي، فلقد عرف بعض الباحثين الذكاء الاصطناعي كل حسب نظرته وتصوره[1]، حيث قام "جون مكارثي" بتعريف الذكاء الاصطناعي ولم يتوقف الأمر على محاولة منه لوضع تعريف لهذا المصطلح الحديث لكن كان له الفضل أيضاً في اختيار كلمة الذكاء الاصطناعي[2].كما قام البعض بوضع تعريف بشكل مفصل للذكاء الاصطناعي بأنه: "أجهزة عمل على تصميمها البشر لتحقيق هدف معقد، وتمارس عملها في بيئة افتراضية"[3].

كما عرفه البعض بأنه" عملية محاكاة للذكاء البشري عبر أنظمة الكمبيوتر، فهو محاولة لتقليد سلوك البشر وإجراء تجارب على تصرفاتهم ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة ردود أفعالهم ونمط تفكيرهم وتعاملهم مع هذا الموقف ثم محاولة محاكاة طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة"[4] ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه ذلك العلم الذي يهدف إلى تمكين الآلات صفة الذكاء لكي تتمكن من التعامل مع الإنسان[5]، فالذكاء الاصطناعي في الحقيقة هو من صنع

---

[1] – العطرة ، حمادي و الزهرة، نون زازة، تحديات الذكاء الاصطناعي للقانون، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2021/2020، ص 10.

[2] –لأسدي، هدى عبد الرزاق و الشكري، علي يوسف، جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القرار، الجامعة الإسلامية، لبنان، العدد 7، المجلد 3، 2024، ص 185.

[3] – حمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، 2021. عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي، ص 5.

[4] –الأسدي، هدى عبد الرزاق و الشكري، علي يوسف، جرائم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 186.

[5] – القاضي ،زياد عبد الكريم مقدمة في الذكاء الاصطناعي، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 25

الإنسان الذي يمنح الآلة القدرة على أداء المهام . وذلك يعني أنه علم يقوم على جعل الآلات تعمل أو تنفذ أشياء تحتاج إلى ذكاء.

المطلب الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي.

يتميّز الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص ، والتي جعلت من هذه التقنية الحديثة تلعب دوراً كبيراً في مختلف المجالات مثل القدرة على التعامل مع البيانات الضخمة، والتعلم عن طريق التقنيات الحديثة ، واتخاذ القرارات المناسبة ، مما يسهم في رفع الكفاءة والإنتاجية بشكل كبير وملموس[1]. حيث أن هذه الخصائص ساعدت في إنشاء قاعدة بيانات ضخمة وبطريقة منظمة يسهل الرجوع لها في أي وقت، ويعني ذلك تجهيز قاعدة بيانات تحتوي على كمية كبيرة جداً من المعلومات، ولكن بطريقة منظمة بحيث يتم ترتيب البيانات وفقًا لقواعد محددة، مثل التصنيفات و الفهارس، مما يسهل عملية الرجوع إليها بسرعة وسهولة في كل وقت، وتخزين المعلومات بحيث يتم الاحتفاظ بها بطريقة آمنة مثل قواعد البيانات المشفرة، والربط بالذكاء الاصطناعي حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل تسهيل الوصول إلى المعلومات المخزنة بطريقة دقيقة ومنظمة، والعمل على حماية البيانات في حال حدوث أي محاولة للاختراقات. ومن الخصائص التي تميز الذكاء الاصطناعي العمل على تحليل المشكلات المعقدة حتى يتم فهمها من أجل ايجاد حلول لها بعد جمع البيانات اللازمة، وذلك من خلال استخدام برمجيات متقدمة[2] .

كما يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على استيعاب الحقائق من خلال أسلوب يسمى تمثيل المعرفة وتصنيفها ضمن قواعد معلوماتية ضخمة يمكن الرجوع إليها في أي وقت للإجابة على أي تساؤل يتعلق بالمسألة المراد الاستفسار عنها[3] .

---

[1]– سرايا. عادل السيد، الممارسات الأخلاقية المصاحبة للذكاء الاصطناعي في التعليم، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتنمية، مجلد 1' عدد1 ، مصر، 2023 ، ص 12.

[2]–النجار، فايز جمعة، نظم المعلومات الإدارية منظور إداري، ط2، دار الحامد، عمان ، الأردن، 2010،ص 170.

[3]–عبد الحميد، أسماء عزمي، أثر التطبيقات الإدارية للذكاء الاصطناعي الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال' المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارة، جامعة دمياط، 2020، ص 9.

نلاحظ أن الخصائص التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي تجعله أداة غاية في القوة تعمل على إعادة تشكيل العديد من الجوانب المختلفة للحياة وتفتح آفاقًا عديدة للابتكار والتطوير.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الأنظمة القانونية.

تعد الأنظمة القانونية من الوسائل المهمة لحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تعمل على حماية هذه الحقوق، فقد حدد الدستور الأردني حقوق وحريات للأفراد في الفصل الثاني منه[1].فعندما يتم استخدام التقنيات الحديثة في المجال القانوني لابد من مراعاة حقوق الأفراد وحرياتهم المكفولة دستورياً.

ولمعرفة مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على الأنظمة القانونية لابد أن نقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال مطلبين وهما الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي.

ظهرت الحاجة إلى البحث في الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي نظراً لما يتمتع به من سرعة في انجاز المعاملات واتخاذ القرارات والقيام بالتحليل الدقيق والسريع للبيانات خاصة فيما يتعلق بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.بالنسبة للاعتراف بالشخصية القانونية فلقد ظهر هناك اتجاهين فقهيين ، الاتجاه الأول رفض الاعتراف بالشخصية القانونية والدليل على ذلك تمسكهم بما ورد في القانون المدني لكثير من الدول، حيث أن القانون المدني يعترف بنوعين من الشخصية القانونية ، الأولى الشخصية القانونية للشخص الطبيعي والتي لابد أن تتوافر هناك شروط لاكتسابها والشخصية القانونية الثانية هي الشخصية المعنوية. فبالنسبة للشخصية القانونية للشخص الطبيعي الذي يولد حياً حيث نصت المادة 1/30 من القانون المدني الأردني على أنه" تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته"[2].أما بالنسبة للشخصية القانونية للشخص

[1]– الفصل الثاني، دستور المملكة الأردنية الهاشمية 1952.

[2]– القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.

المعنوي فإنها تكتسب الشخصية القانونية من تاريخ استيفائه للشروط والإجراءات القانونية المحددة[1].

بالنسبة لتقنيات الذكاء الاصطناعي فلا يمكن تصنيفها ضمن مجموعة الإنسان الطبيعي، كما لا يمكن وضعها ضمن مجموعة الأشخاص المعنوية لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر، كما أن القواعد القانونية لا تساعد الباحث القانوني على إدراك حقيقة الأشخاص الافتراضية لأنها أشخاص جديدة لم تعرف من قبل، حيث أنها تعتبر غريبة عن الذين يشرعون القوانين[2]. كما أن هذا الاتجاه يرى بأنه إذا تم منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي فإنه لابد أن تكون هناك إرادة لأشخاص الذكاء الاصطناعي وهذا الشيء مستحيل لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تصل إلى درجة أن تبرمج نفسها بشكل ذاتي دون تدخل البشر، كما أنها لم تصل إلى درجة تحمل المسؤولية عن الأخطاء التي ترتكبها عند تنفيذ الأعمال، كما استند أصحاب هذا الرأي برفضه لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية المعنوية على أن منح الشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي تقتضي الاعتراف لأشخاص الذكاء الاصطناعي بالعديد من الحقوق المقررة لصاحب الشخصية القانونية مثل الأهلية، العمل، الزواج، الذمة المالية وغيرها من الحقوق التي يصعب الاعتراف بها للذكاء الاصطناعي[3].

كما يرى أصحاب الرأي الرافض لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية بأن السبب في عدم منحه هذه الشخصية لأنه توجد الكثير من المشكلات القانونية منها الصعوبة في أن يتحمل الذكاء الاصطناعي المسئولية الجنائية أو المدنية دون إقامة مسئولية المصمم، كما أن بعض الالتزامات التي يجب على الذكاء الاصطناعي الالتزام بها من الصعب مطالبته بها مثل الالتزام بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل معين[4]. كما يرى أنصار هذا الرأي بأن منح الشخصية المعنوية

---

[1]- المادة 50 من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976

[2]- نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد، الشخص الافتراضي والروبوت، بحث منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5 ،عدد 1 ، 2020، ص 218.

[3]- اكراوي، فاطمة الزهراء، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة الدولية، عدد 21، 2024، ص 469.

[4]- أحمد، حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع بكلية الشريعة جامعة طنطا، 2021، ص 250.

للذكاء الاصطناعي هو طريقة من طرق التهرب من المسئولية و التي يلجأ لها مصنعي تقنيات الذكاء الاصطناعي بسبب الأضرار الناتجة عن هذه التقنيات[1]. كما يرى أنصار هذا الرأي أن عدم منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لا يعني إنكار خصائصه المميزة والتي تستوجب منحها الأهلية الوظيفية أو التقنية والتي تعطيها المجال لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات .

وبهذا الرأي أخذ المشرع الأردني فإنه لغاية هذا الوقت لم يعترف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، حيث أنه لا يعتد بالذكاء الاصطناعي بمثابة كياناً قانونياً قائماً بذاته يمكنه اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات كالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين[2].

وبالرغم من المحاورات الدولية والتي لازالت مستمرة لبحث عملية التنظيم التشريعي للذكاء الاصطناعي وبالتحديد منح الشخصية القانونية لهذه التقنية، إلا أنه لا يوجد أي دولة أجنبية أو عربية وصلت إلى القرار بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي مثل الشخصية القانونية التي يتمتع بها كل من الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري على حد سواء[3] .

أما الاتجاه الثاني يرى بأنه لابد من منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية وذلك كرد فعل على السلبيات التي تطرق لها الاتجاه الأول والذي رفض الاعتراف لها بالشخصية القانونية. ولقد اتجه هذا الرأي إلى منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية ، حيث ذهب جانب من الفقه إلى الاعتراف بأهمية الذكاء الاصطناعي ومنحه الشخصية القانونية التي بموجبها يتمكن من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وذلك للعديد من الأسباب أهمها؛ أن مفهوم الشخصية القانونية لا تقتصر على الشخص الطبيعي فقط، استناداً للفكرة القائلة بأن جميع البشر أشخاص، ولكن ليس كل الأشخاص بشر، فمن الناحية القانونية يتم منح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية وهي

---

[1]– القوصي، همام، إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت وتأثير نظرية النائب الإنساني على جروب القانون في المستقبل، دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات ، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية، عدد 25، 2018، ص77.

[2]– المطارنة، محمد عبد الخليل سلامة، المركز القانوني للذكاء الاصطناعي في القانون الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة جرش، 2023، ص32.

[3]– الدعجة، بخيت محمد، من الآلات إلى الكيانات القانونية: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي– التحديات والتطلعات " دراسة مقارنة في التشريعات المدنية"، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، مجلد 5، إصدار خاص، 2024، ص 955.

ليست بشر، مما يدل ذلك على أن مفهوم الشخص عبارة عن مفهوم مجرد لا يجوز الخلط بين مصطلح الشخص ومصطلح الإنسان لأنه لا يوجد ترادف بينهما[1]. كما يقرر البعض بأن الشخصية القانونية لا تتوقف فقط على الإدراك والإرادة ولا على صفة الإنسان، وإنما تمتد لتصل إلى القيم الاجتماعية[2].

كما أن هناك جانب من الفقه يرى بأنه حتى وإن كان ظاهر الواقع يبين ارتباط الشخصية القانونية بالإنسان لمجرد كونه إنسان إلا انه من ناحية قانونية فإن الوضع على عكس ذلك لأن الشخصية القانونية يتم منحها للإنسان عندما يكون قادراً على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والدليل على ذلك أنها كانت لا تمنح للإنسان الطبيعي في حالة العبودية فالإنسان عندما يكون حراً لابد من منحه الشخصية القانونية وهي إقرار للواقع وليست عبارة عن افتراض أو ابتكار قانوني[3]. ومن التطبيقات العملية على الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أن البرلمان الأوروبي اعترف له بالشخصية القانونية المستقلة وذلك بتخصيص اسم تعريفي له والقيام بإصدار شهادة تأمين وإنشاء صندوق تأمين لتغطية ما ينشأ عنه من أضرار في المستقبل بالإضافة إلى التعويض عن الأضرار التي من الممكن أن تنتج عن استخدام هذا الكيان[4].

من خلال ما تم بيانه نجد أنه من الواجب منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية ليس من أجل حمايتها بذاتها ولكن من أجل حماية المجتمع من الاستخدامات غير القانونية لهذه التقنية خاصة عندما تقع أضرار لا يمكن تجاهلها من جراء استخدامها.

---

[1]- جعفور، محمد سعيد، مدخل العلوم القانونية، دروس في نظرية الحق، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار هونة، الجزائر، 2011، ص 283.

[2]- نساخ، فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد، الشخص الافتراضي والروبوت، مرجع سابق، ص 221.

[3]- الخطيب. محمد عرفان، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة تأصيلية مقارنة في التشريعين المدني التونسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسان لعام 2017 ميلادي والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي الإنساني لعام 2019 ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية ، جامعة بيروت العربية مجلد 4، 2020، ص 213.

[4]- الشكري، عادل و الشريفي، حنان، المسؤولية الجزائية الموضوعية الناشئة عن إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، 2023، ص 69، 70.

المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون.

أصبحت الكثير من دول العالم تتجه إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، حيث أنها تعمل على وضع تشريعات قانونية لتستطيع مواكبة التطور السريع في هذا المجال، وتعتبر الأردن من ضمن دول العالم التي عملت على وضع أساس تشريعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني وغيره من المجالات الأخرى ، حيث عمل المشرع الأردني على إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وتم إسناد الكثير من المهام إلى هذه الوزارة ومن أهمها؛ تبني سياسية خاصة بالذكاء الاصطناعي والعمل على متابعة ما يلحق به من تطور[1]. كما أصدر المشرع الأردني قانون حماية البيانات الشخصية (2023)' و يهدف هذا القانون إلى حماية البيانات الشخصية للأفراد، حيث يتضمن هذا القانون مجموعة من المبادئ التي تتعلق بجمع البيانات وحمايتها، وهومن التشريعات الضرورية بالنسبة للتطبيقات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في معالجة كميات ضخمة من البيانات الشخصية[2].

كما أقرت الحكومة الأردنية الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي والخطة التنفيذية للأعوام 2023-2027 ، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع مكانة الأردن في مجال الذكاء الاصطناعي كمنافس على المستوى الاقليمي، وتتركز الرؤيا الأردنية حول الدفع بالأردن لجعلها دولة متميزة اقليمياً في هذا المجال، من خلال وضع التشريعات القانونية الملائمة، وتطوير البيئة التكنولوجية من أجل جذب الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي، والعمل على استغلال الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية وتهيئة البنية التحتية لدعم الاقتصاد الوطني[3].كما تم إطلاق هذه الاستراتيجية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها؛ تعزيز القدرات والعمل على تطوير المهارات والكفاءات الأردنية في مجال الذكاء الاصطناعي، و تشجيع البحث العلمي في مجال

---

[1] – وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. https://modee.gov.jo/ar/pages/aicustompage

[2] – قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.

[3] – وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية . الموقع الالكتروني : https://modee.gov.jo/ar/pages/aicustompage

الذكاء الاصطناعي، ورفع كفاءة القطاع العام من خلال تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية التي تهتم في هذا المجال مثل قطاع التعليم والصحة[1].

كما أقر مجلس الوزراء الأردني في عام 2022 "الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي" بهدف تأسيس منظومة أخلاقية تنظم تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بما يتفق مع القيم والمبادئ الإنسانية والدينية والعادات والتقاليد في المجتمع الأردني[2]. ولقد تم إقرار هذا الميثاق من أجل تعزيز سيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان، ومراعاة القيم الديمقراطية، والتنوع، والاهتمام بالابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ومن منطلق اهتمام الأردن بمجال الذكاء الاصطناعي وتهيئة البنية التحتية تسارعت الكثير من المجالات إلى استخدام الذكاء الاصطناعي حيث أصبحت هذه التقنية الحديثة تلعب دوراً كبيراً وهاماً في الكثير من المجالات وأهمها المجال القانوني، حيث أصبح له دور كبير في التسهيل على الاشخاص الذين يعملون في هذا المجال من خلال استخدام التقنيات الحديثة التي تسهل عليهم المهام وتساعدهم على السرعة في الإنجاز. ومن أهم التطبيقات التي يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني:

1. مجال العقود: لقد تم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مجال إبرام العقود وخاصة ما يتعلق بالتأكد من صحة المستندات المقدمة والتأكد من صياغة العقد وتحليل النتائج المترتبة عليه وتحليل أهم ما ورد فيه من أحكام مما يساعد في توفير الوقت والجهد ويمكن من خلال هذه التقنيات معرفة مدى مطابقة هذه العقود للأسس المحددة المتعلقة بإبرام العقود[3].

2. التعامل مع السوابق القضائية أو التشريعية: يعد الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة لتخزين المعلومات والبيانات، يستطيع للمحامين والقضاة الاطلاع على القضايا السابقة أو النصوص التشريعية من أجل صياغتها صياغة تنسجم وتتوافق مع النصوص التشريعية الأخرى، منعا

---

[1] – وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، المرجع السابق.

[2] – يحتوي الميثاق على مجموعة من المبادئ الأخلاقية الأساسية منها؛ امكانية المساءلة، الشفافية، عدم التحيز، مراعاة الخصوصية، تعزيز القيم الإنسانية.

[3] – حمدي أحمد سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بمرجع سابق، ص 244.

لإصدار أحكام تتناقض فيما بينها، هنا تتضح أهمية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي والتشريعي[1].

3. التحليل القانوني: يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص القانونية بشكل دقيق، بحيث يتم تحليل هذه النصوص لفهم محتواها والهدف منها وتحديد المعاني المقصودة منها بعيداً عن الغموض، ومن الممكن أن يشتمل هذا التحليل القانوني على تحليل القواعد القانونية الدستورية والقوانين العادية التي يتم توظيفها في قضية معينة وتحديد مدى تأثيرها على حقوق الأفراد، لذلك لابد من قراءة النصوص القانونية بتمعن من أجل الفهم العميق للنص القانوني[2].

4. التنبؤ بالنتائج: يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في حالة التنبؤ بالنتائج المتعلقة بقضية معينة من خلال تحليل البيانات المستخدمة في السابق، فيمكن التعرف على المستجدات القانونية التي سوف تحدث في المستقبل من خلال الكشف الالكتروني السريع عما سوف يحدث في المستقبل من مشكلات تتعلق بجوانب قانونية والبحث عما يناسب هذه المشكلات من نصوص قانونية تنطبق عليها [3] .

نجد من خلال ما سبق أن للذكاء الاصطناعي الدور الأكبر في رفع كفاءة الإجراءات القانونية وإنجازها في أقصى سرعة ودقة عالية. وعلى الرغم من أن التشريعات الأردنية التي تتعلق بالذكاء الاصطناعي توفر بعض الأطر القانونية التي يمكن أن تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات، إلا أن هناك حاجة لتشريعات متخصصة بشكل أكبر تواكب التطورات السريعة في هذا المجال، وللحد من المخاطر القانونية والأخلاقية التي من الممكن أن تنشأ بسبب استخدام هذه التقنيات الحديثة.

الخاتمة:

[1]– الزهرة عبد الرحمان الحموتي ،دور الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، 2024، ص 881

[2]– الزهرة عبد الرحمان الحموتي، المرجع السابق، ص 882.

[3]- أحمد، حمدي أحمد سعد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان: التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، 2021، ص 245.

لقد تمخضت الدراسة عن عدد من النتائج والتوصيات أهمها:

أولا: النتائج:

1. أن التشريعات الأردنية التي تتعلق بالذكاء الاصطناعي توفر بعض الأطر القانونية التي يمكن أن تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات، إلا أن هناك حاجة لتشريعات متخصصة بشكل أكبر تواكب التطورات السريعة في هذا المجال، وللحد من المخاطر القانونية والأخلاقية التي من الممكن أن تنشأ بسبب استخدام هذه التقنيات الحديثة.
2. وجود ثغرات قانونية بسبب ضعف الإطار القانوني الذي يتعلق بتنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.
3. اختلفت الآراء الفقهية حول إمكانية منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، ولكن الرأي الأكثر قبولاً هو منح هذه التطبيقات الذكية الشخصية القانونية ولكن بشكل مقيد لمنحها العديد من المزايا.

ثانيا: التوصيات:

1. سن تشريعات جديدة تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل متكامل، وتوسيع نطاق الشخصيات القانونية لتشمل الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى تعزيز الرقابة القانونية لضمان تحقيق الشفافية والعدالة.
2. العمل على إعداد وتأهيل الكوادر القانونية بالتزامن مع تطوير البرامج التدريبية للقضاة والمحاميين لاستيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على القانون، لتعزيز قدرتهم على التعامل مع القضايا الجديدة التي ترتبط بهذه التقنيات.

المراجع:

1. أحمد، حمدي أحمد سعد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان: التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، 2021.
2. الأسدي، هدى عبد الرزاق والشكري، علي يوسف، جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القرار، الجامعة الإسلامية، لبنان، العدد 7، المجلد 3، 2024.

3. اكراوي، فاطمة الزهراء، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة الدولية، عدد 21، 2024.

4. جعفور، محمد سعيد، مدخل العلوم القانونية، دروس في نظرية الحق، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار هونة، الجزائر، 2011.

5. حمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي، 2021.

6. حمدي أحمد سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع بكلية الشريعة جامعة طنطا، 2021.

7. الخطيب، محمد عرفان، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة تأصيلية مقارنة في التشريعين المدني التونسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسان لعام 2017 ميلادي والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي الإنساني لعام 2019، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية مجلد 4، 2020.

8. الدعجة، بخيت محمد، من الآلات إلى الكيانات القانونية: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي– التحديات والتطلعات " دراسة مقارنة في التشريعات المدنية"، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، مجلد 5، إصدار خاص، 2024.

9. الزهرة، عبد الرحمان الحموتي، دور الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، 2024.

10. سرايا، عادل السيد، الممارسات الأخلاقية المصاحبة للذكاء الاصطناعي في التعليم، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتنمية، مجلد 1، عدد1 ، مصر، 2023.

11. الشكري، عادل والشريفي، حنان، المسؤولية الجزائية الموضوعية الناشئة عن إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، 2023.

12. عبد الحميد، أسماء عزمي، أثر التطبيقات الإدارية للذكاء الاصطناعي الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال' المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارة، جامعة دمياط، 2020.

13. العطرة، حمادي والزهرة، نون زازة، تحديات الذكاء الاصطناعي للقانون، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2021/2020.

14. القاضي، زياد عبد الكريم، مقدمة في الذكاء الاصطناعي، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
15. القوصي، همام، إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت وتأثير نظرية النائب الإنساني على جروب القانون في المستقبل، دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية، عدد 25، 2018.
16. المطارنة، محمد عبد الخليل سلامة، المركز القانوني للذكاء الاصطناعي في القانون الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة جرش، 2023.
17. النجار، فايز جمعة، نظم المعلومات الإدارية منظور إداري، ط2، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.
18. نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد، الشخص الافتراضي والروبوت، بحث منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، عدد 1، 2020.
19. همام القوصي، إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت وتأثير نظرية النائب الإنساني على جروب القانون في المستقبل، دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية، عدد 25، 2018.

القوانين:

1. دستور المملكة الأردنية الهاشمية 1952.
2. القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.
3. قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.
4. الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2022).
5. الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي (2023-2027).

المواقع الإلكترونية:

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية.

https://modee.gov.jo/ar/pages/aicustompage